الأمم المتحدة S/2011/20

مجلس الأمن

Distr.: General
17 January 2011
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٢٥ (٢٠١٠)، الذي مدد فيه المجلس ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، وقرر أن يصبح اسم البعثة هو بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠، ومدد ولاية هذه البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وفي الفقرة ٢٠ من ذلك القرار، طلب إلى المجلس أن أقدم، بحلول ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، تقريرا عن التقدم المحرز في أرض الواقع وعن التقييم الذي أجري مع السلطات الكونغولية بشأن تنفيذ الأهداف الواردة في الفقرة ٦ من القرار. ويغطي هذا التقرير التطورات التي حدثت منذ صدور تقريري المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (S/2010/512) إلى غاية ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

ثانيا – التطورات الرئيسية

٢ – بينما ظلت الحالة العامة مستقرة نسبيا في معظم أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة المشمولة بالتقرير استمر التراع في المنطقة الشرقية للبلد مع قيام جماعات مسلحة أجنبية وكونغولية بشن هجمات عنيفة على نطاق ضيق في الغالب على السكان المدنيين. وارتكب أيضا بعض عناصر قوات الأمن الوطني عددا من انتهاكات حقوق الإنسان. وظل إدماج الجماعات المسلحة الكونغولية السابقة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أمرا صعبا، وواصلت وحدات تابعة للقوات المسلحة، يتألف معظمها من عناصر أدمجوا مؤخرا، ممارسة أنشطة التعدين رغم الحظر الذي فرضته الحكومة على استخراج المعادن. واتخذت البعثة خطوات أخرى لتعزيز جهودها من أجل حماية المدنيين، وتعزيز

الرجاء إعادة استعمال الورق

الاتصال مع السكان المحليين، وتحسين الإنذار المبكر. ولتعزيز حماية المدنيين في المناطق المعرضة بشدة للخطر، اضطلعت البعثة بعدة عمليات عسكرية بتنسيق وثيق مع القوات المسلحة.

٣ - وبعد الإبلاغ عن حالات فرار وتجدد عمليات التجنيد من جانب عناصر الجماعات المسلحة الكونغولية السابقة الذين كانوا قد أدمجوا سابقا في صفوف القوات المسلحة، شرعت الحكومة في اتخاذ خطوات لاستئناف تنفيذ اتفاقات ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩. وأحرز مزيد من التقدم في تنفيذ خطة الحكومة لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. بيد أن التقدم كان محدودا في مجال إصلاح قطاع الأمن، وخاصة فيما يتعلق بتدريب القوات المسلحة.

٤ - واقترنت إعادة تأكيد الرئيس جوزيف كبيلا التزام حكومته بإجراء انتخابات عامة في عام ٢٠١١ باستمرار الاستعدادات لإجراء الانتخابات. وبدأت الأحزاب السياسية في الإعداد للانتخابات مع وجود شخصيتين سياسيتين بارزتين، هما إتيان تشيسكيدي وفيتال كامرهي، أعلنتا عن عزمهما الترشح للانتخابات الرئاسية. غير أن التأخر في عملية تسجيل الناخبين وفيما يتعلق بإقرار التشريعات الأساسية طرح مشاكل بالنسبة لإجراء الاقتراع في موعده.

مقاطعتا كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية

٥ - قامت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بعمليات عسكرية انفرادية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية الأوغندية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا، وبقايا الجماعات المسلحة الكونغولية، وهي عمليات لم تدعمها البعثة. وفي كيفو الشمالية، كان مسرح العمليات الرئيسي في إقليمي واليكالي ولوبيرو، في حين كان التركيز في كيفو الجنوبية على أقاليم فيزي وأوفيرا وشابوندا. كما اضطلعت القوات المسلحة بعمليات مشتركة مع البعثة في بعض هذه المناطق في إطار عملية أماني ليو ووفقا لسياسة الدعم المشروط.

٦ - وفي كيفو الشمالية، اضطلعت البعثة في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر بعملية تأمين سلامة الأمة (Usalama Wa Umma) بالاشتراك مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في منطقتي كيموا ولوفونغي، على الحدود الفاصلة بين إقليمي ماسيسي ووالیكالي. وفي إقليم واليكالي اضطلعت البعثة بالاشتراك مع القوات المسلحة بعملية الوصول الهائلة لحماية السكان المدنيين ''Hatua Yamana'' في منطقة كيموا - نغينغي، أحد معاقل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وكان ذلك في الفترة من ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ إلى ٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١. كما واصلت البعثة جهودها لتعزيز الأمن

في المجتمعات المحلية المتضررة من أعمال القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجماعة الماي – ماي التابعة لشيكا حيث ارتكبت اغتصابات جماعية وأعمال نهب في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٢ آب/أغسطس (انظر الفقرة ٨ من تقريري السابق (S/2010/512)) خلال التحقيقات القضائية الجارية ومن أجل منع الهجمات الانتقامية. وعلاوة على ذلك، اتخذت البعثة تدابير إضافية لتعزيز حماية المدنيين ودعم الجهود القضائية الكونغولية لمحاسبة الجناة فيما يتعلق بهجمات كيبوا – مبوفي. ويرد بيان هذه التدابير في الفقرات من ٣٩ إلى ٤٢ وفي الفقرة ٦٣ من هذا التقرير.

٧ – وفي كيفو الجنوبية، اضطلعت البعثة في الفترة من ١٨ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر بعملية درع الحماية في منطقة بركه – فيزي – مينيمبوي لمواجهة النشاط المتزايد للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وغيرها من الجماعات المسلحة، بما فيها القوات الجمهورية الاتحادية وعناصر قوات التحرير الوطنية البوروندية، التي أفيد بأن أنشطتها تتزايد في المقاطعة. وكان هدف العملية هو قمع نشاط الجماعات المسلحة وتعزيز حماية السكان المدنيين. كما دعمت البعثة عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في النجود العليا لأفيرا بكيفو الجنوبية وكذلك في أقاليم موينغا ووالونغو وكاليهي.

٨ – كما اتخذت إجراءات ضد قيادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا خارج جمهورية الكونغو الديمقراطية. ففي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، ألقت السلطات الفرنسية في باريس القبض على كاليكست مباروشيمانا، الأمين التنفيذي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠٠٩، وذلك بموجب مذكرة توقيف صدرت عن المحكمة الجنائية الدولية. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، اتهمت محكمة فرنسية بصورة مستقلة السيد مباروشيمانا بارتكاب جرائم ضد الإنسانية لدوره المزعوم في الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، أعلن مدعون عامون ألمان أن رئيس القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، إينياس موروناشياكا، ونائبه، ستراتون موسوني، اللذين اعتقلا في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩، قد وجهت لهما تهمتا ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وارتكاب جرائم حرب، وهما تهمتان يزعم أنهما ارتكباها في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ وتموز/يوليه ٢٠٠٩.

٩ – وساهم الضغط العسكري والقضائي على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في استمرار إحراز التقدم فيما يتصل بحالات فرار عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والمشاركة الطوعية في عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين

وإعادة الإدماج التي تضطلع بها البعثة (انظر الفقرة ٥٥ أدناه). غير أن هيكل القيادة العسكرية للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا ظل سليما إلى حد كبير وأنشأ عناصر من هذه القوات تم تفريقهم كيانات في مناطق نائية في مقاطعتي شرق مانييما وشمال كاتانغا. وإضافة إلى ذلك، ظلت قدرة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على الحفاظ على المواقع التي تحررها من الجماعات المسلحة محدودة شأنها شأن قدرتها على استغلال النجاحات التي تحرزها في العمليات. واستمرت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والفارون من عناصر المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، وجماعة الماي - الماي وغيرها من الجماعات المسلحة الكونغولية في إقامة تحالفات فضفاضة، لا سيما للسيطرة على أنشطة التعدين غير القانونية أو الإبقاء على هذه السيطرة.

١٠ - وواصلت الجماعات المسلحة استهداف المدنيين، ولا سيما في إقليمي روتشورو وماسيسي في كيفو الشمالية وإقليم موينغا في كيفو الجنوبية. وإضافة إلى ذلك، تواصل ورود تقارير عن انتهاكات لحقوق الإنسان على أيدي عناصر قوات الأمن الوطني في سياق العمليات العسكرية الجارية، وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى أن عناصر من القوات المسلحة قاموا، في ليلة ١ إلى ٢ كانون الثاني/يناير، إثر نزاع بين عنصر منها وأحد المدنيين، بارتكاب تجاوزات متعددة، منها النهب والاغتصاب والتعذيب والاعتقال والابتزاز، ضد السكان المدنيين في بلدة فيزي. وقد أرسلت البعثة فورا دورية في ٢ كانون الثاني/يناير، والتقت بمسؤولين تابعين للشرطة الوطنية الكونغولية وللقوات المسلحة على الصعيد المحلي. وأنشئت قاعدة عمليات متنقلة في فيزي في ٧ كانون الثاني/يناير، وتم نشر فريق الحماية المشترك في ٨ كانون الثاني/يناير.

١١ - كما تم استهداف البعثة. ففي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، تعرض حفظة السلام في قاعدتهم في رويندي، بكيفو الشمالية، لهجوم على أيدي ٥٠ عنصرا مسلحا من عناصر الماي - الماي تقريبا. وفي تبادل إطلاق النار الذي أعقب ذلك، قتل ثمانية من المهاجمين؛ وأصيب ثلاثة بجروح وألقت القوات المسلحة القبض على أربعة؛ ولم تسجل أي إصابات في صفوف القوات التابعة للبعثة.

١٢ - واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا بتنقلات غير مأذون بها وحالات فرار من جانب العناصر السابقين للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب الذين أدمجوا في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي تعبير واضح عن الاستياء، في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، تجمع نحو ١٠٠ من العناصر السابقين للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب المدمجين في القوات المسلحة بالقرب من مطار كافومو، الذي يقع على بعد ٤٠ كيلومترا من بوكافو في مقاطعة

كيفو الجنوبية. وبالتشاور مع القوات المسلحة، نشرت البعثة قوة للرد السريع لكفالة الأمن في المطار. وفي تطور مستقل، قام عدد من العناصر السابقين للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب المدمجين في القوات المسلحة بمقاطعة عملية القوات المسلحة لتوزيع بطاقات الهوية والبزات العسكرية في أنحاء من كيفو الشمالية، احتجاجا على الغموض الذي يكتنف عملية تحديد رتبهم العسكرية. وعلاوة على ذلك، شارك عناصر سابقون للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في تجنيد أطر جدد وتدريبهم، ولا سيما في إقليم ماسيسي حيث استأنفت الجماعة فرض ضرائب غير قانونية في بعض المناطق.

١٣ - وفي ضوء هذه الخلفية وأمام استمرار تعبير الجماعات المسلحة الموقعة عن عدم الرضا حيال ما اعتبر فشل الحكومة في إحراز تقدم في تنفيذ اتفاقات ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، قام الرئيس كابيلا، في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، بالتوقيع على مرسوم مدد به خطة الحكومة لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى حزيران/يونيه ٢٠١١، وأعاد تفعيل اللجنة الوطنية للمتابعة التي تشرف على تنفيذ الاتفاقات. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، التقى المقرر العام للجنة الوطنية للمتابعة، في غوما، بممثلين للجماعات المسلحة الموقعة، وكذلك مع المجتمع المدني والبعثة، للتحضير لإعادة إطلاق أعمال اللجنة. وفي كانون الأول/ديسمبر، وقّعت الأجنحة السياسية للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وفصيل تابع للوطنيين المقاومين الكونغوليين على اتفاقات للانضمام إلى الائتلاف السياسي الحاكم، وهو التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية. وكان الطرفان قد أبرما سابقا تحالفا بينهما.

١٤ - وفي إقليم بني، في كيفو الشمالية، تواصلت العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة في إطار عملية رويتروري ضد الجماعة المسلحة الأوغندية، تحالف القوى الديمقراطية الأوغندية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا. ولا تشترك البعثة في تخطيط أو تنفيذ العمليات ولم تطلب منها القوات المسلحة الدعم، غير أن كيانا تابعا للبعثة للاتصال العسكري سيقوم في مركز التنسيق المشترك المنشأ بين القوات المسلحة وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية في بني. ولا يزال يربط بين عملية رويتروري وتشريد نحو ٦٠ ٠٠٠ شخص، وكذلك ما أبلغ عنه من انتهاكات لحقوق الإنسان على أيدي عناصر تابعين لتحالف القوى الديمقراطية الأوغندية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا وبعض عناصر القوات المسلحة.

مقاطعة أورينتال

١٥ - في مقاطعة أورينتال، تواصلت هجمات ''الرب'' للمقاومة، بما في ذلك نهب المدنيين واختطافهم، في مناطق بنغادي ونغيليما ونيانغارا بمنطقة أويلي العليا، وكذلك في الجزء

الشمالي من إقليم أنغو، بمنطقة أويلي السفلى. وتواصلت العمليات العسكرية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية ضد جيش ''الرب'' للمقاومة. وبدأت خلية مشتركة للعمليات الاستخباراتية عملها في دونغو، بدعم من البعثة، لتعزيز التنسيق بين القوات المسلحة وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية.

١٦ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت البعثة عملية ''مظلة روديا'' في مناطق دورو وبنغادي ونغيليما ونيانغارا، في منطقة أويلي العليا، لردع المزيد من أعمال جيش ''الرب'' للمقاومة من قبيل المجازر التي ارتكبت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وفي إطار هذه العملية، أنشأت البعثة العديد من القواعد الأمامية المؤقتة لتسيير دوريات نهارية وليلية واسعة النطاق انطلاقاً منها. وفي منطقة أويلي السفلى، اضطلعت البعثة، في الفترة من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بعملية السلام السريع ''Kimiana Lombango'' في أنغو والمنطقة المحيطة بها بهدف تيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى المنطقة وردع هجمات جيش ''الرب'' للمقاومة.

١٧ - وبذلت الجهود كذلك لتعزيز التنسيق وتبادل المعلومات بين الشركاء في المناطق المتضررة من أعمال جيش ''الرب'' للمقاومة. وفي ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، عقد الاتحاد الأفريقي في بانغي اجتماعاً وزاريا إقليمياً بشأن جيش ''الرب'' للمقاومة. وحضر هذا الاجتماع ممثلون عن حكومات جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان (بما في ذلك حكومة جنوب السودان الإقليمية) وأوغندا، إلى جانب كبار المسؤولين من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد، وكذلك من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وفي متابعة لذلك، يبحث الاتحاد الأفريقي حالياً في إنشاء فرقة عمل إقليمية معنية بجيش ''الرب'' للمقاومة. وفي مبادرة مستقلة، وضعت بعثات الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية استراتيجية ترمي إلى تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات بشأن جيش ''الرب'' للمقاومة، وتنسيق الجهود لحماية المدنيين. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وتمشياً مع التشريعات التي أقرت في فترة سابقة من العام، قدم رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى كونغرس الولايات المتحدة استراتيجية لدعم نزع سلاح جيش ''الرب'' للمقاومة تركز في جملة أمور على الجهود الإقليمية المتعددة الأطراف.

١٨ - وفي منطقة إيتوري، باشرت البعثة، في ١١ كانون الأول/ديسمبر، عملية ''مظلة إيتوري'' بالاشتراك مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في بوغورو ومارابو

وإيدوهو وأفيبا وبوكيرينغي في إقليم إيرومو الجنوبي، من أجل زيادة الضغوط على جماعتين مسلحتين متبقيتين في إيتوري، هما جبهة المقاومة الوطنية في إيتوري والجبهة الشعبية من أجل العدالة في الكونغو، وتعزيز حماية المدنيين.

المقاطعات الغربية

١٩ - في مقاطعة إكواتور، ظل الوضع هادئاً في معظم الأوقات. إلا أن التقارير ما زالت ترد عن أنشطة محدودة يقوم بها متمردو إينيلي الذين باتوا يعرفون باسم حركة تحرير المستقلين والحلفاء. وأبقت البعثة على نحو ٣٥٠ جندياً في المنطقة المتضررة قاموا بتسيير دوريات، بما في ذلك على طول النهر الفاصل بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو.

٢٠ - وفي مقاطعة باندوندو، أدى نداء لاسلكي وجهه مدير جمعية محلية معروفة باسم أخوية سكان كيكويت الأصليين إلى قيام بعض الشباب في كيكويت يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر بأعمال شغب احتجاجاً على هجوم شُن على قاعدة لوجستية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومقتل اثنين من المدنيين على يد عناصر مسلحين مجهولي الهوية في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد سافر نائب رئيس الوزراء لشؤون الداخلية والأمن على الفور إلى عاصمة المقاطعة للتشاور مع السلطات المحلية، ولحق به رئيس أركان القوات المسلحة. واستتب النظام بسرعة بفضل سرية من شرطة التدخل السريع أرسلت إلى كيكويت.

التطورات السياسية ومؤسستا الحكومة والبرلمان

٢١ - طغت على التطورات السياسية الوطنية التحضيرات لإجراء الانتخابات المقرر أن تبدأ في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بالجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية والتشريعية الوطنية. وفي الفترة من ٨ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، عقد التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية معتكفاً لمناقشة الاستراتيجية السياسية المتعلقة بالانتخابات. وفي الفترة من ١٠ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر، نظم الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي مؤتمره الأول قبل الانتخابات في كينشاسا وأعلن عن تأييده لترشيح رئيسه، إتيان تشيسكيدي، للانتخابات الرئاسية. وحضر حفل افتتاح المؤتمر ممثلون لعدد من أحزاب المعارضة الأخرى بما فيها حركة تحرير الكونغو التي يقودها نائب الرئيس السابق جان - بيير بيمبا غومبو. وإضافة إلى ذلك، أعلن الرئيس السابق للجمعية الوطنية، فيتال كامرهي، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، عن استقالته من البرلمان وعزمه الترشح للانتخابات الرئاسية في إطار حزب سياسي معارض جديد، هو الاتحاد من أجل الأمة الكونغولية. وخلال زيارة لاحقة قام بها

السيد كامرهي إلى غوما في كيفو الشمالية يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر، فرقت الشرطة الوطنية الكونغولية تجمعاً لأنصاره. كما منع كامرهي من عقد لقاء جماهيري في بوكافو اليوم التالي.

٢٢ - وفي ١١ و ١٣ كانون الثاني/يناير، على التوالي، أقرت الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ ملتمسا بإدخال تعديلات دستورية مقترحة تشمل تغيير نظام التصويت في الانتخابات الرئاسية من نظام جولتين إلى نظام جولة واحدة. وسوف تتيح تعديلات مقترحة هامة أخرى للرئيس حل البرلمانات والحكومات على صعيد المقاطعات، وعرض مقترحات تعديلات دستورية دون موافقة مسبقة من مجلس البرلمان. ومع أن خطوة عرض تعديلات تتفق مع الدستور فقد أثارت ردود فعل سلبية لدى عدد من الجهات في المعارضة وفي المجتمع المدني، وانسحب نواب المعارضة السياسية و لم يشاركوا في التصويت البرلماني.

٢٣ - وفيما يتعلق بالنشاط التشريعي، أقر البرلمان القانون الأساسي بشأن المحكمة الدستورية، وقانونين بشأن مدونة تنظيم المحاكم العادية وولاياتها القضائية، وإجراءات عرض الدعاوى على محكمة الاستئناف. وينتظر الآن أن يقوم رئيس الجمهورية بإصدار هذه التشريعات الثلاثة.

٢٤ - وأقرت الجمعية الوطنية أيضاً ثلاثة مشاريع قوانين أساسية ذات صلة بإصلاح القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، هي مشروع قانون متعلق بالتنظيم العام للدفاع؛ ومشروع قانون متعلق بتنظيم القوات المسلحة وسير عملها؛ ومشروع قانون متعلق بتنظيم المجلس الأعلى للدفاع وتمويله وسير عمله؛ إضافة إلى مشروع القانون الأساسي المتعلق بجهاز الشرطة. ويتعين حالياً أن ينظر مجلس الشيوخ فيها. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، أقر البرلمان بمجلسيه الميزانية الوطنية لعام ٢٠١١ التي تبلغ نحو ٧ بلايين دولار.

الحالة الإنسانية

٢٥ - لا يزال هناك مشردون في جمهورية الكونغو الديمقراطية يقدر عددهم بـ ١,٧ مليون شخص، من بينهم نحو ١,٣ مليون شخص في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وإضافة إلى ذلك، حصلت أعمال تشريد جديدة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومقاطعة كاتانغا ومقاطعة أورينتال، في حين تباطأت وتيرة العودة إلى كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية نتيجة استمرار انعدام الأمن. وفي منطقتي أويلي العليا وأويلي السفلى حيث واصلت جماعة جيش ''الرب'' للمقاومة استهداف المدنيين، بقي نحو ٣٠٠ ٠٠٠ شخص مشردين جراء أعمال هذه الجماعة. وفي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت بعثة مشتركة مؤلفة من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأعضاء فريق

الأمم المتحدة القطري ومسؤولين في منظمات غير حكومية دولية بزيارة إلى أنغو، في منطقة أويلي السفلى، لتقييم تأثير وجود جيش ''الرب'' للمقاومة في المنطقة وتحديد فرص إيصال المساعدات الإنسانية إلى هناك ابتداءً من عام ٢٠١١. واتهمت السلطات المحلية جيش ''الرب'' للمقاومة بشن نحو ٣٧ هجوماً على المدنيين واختطاف أكثر من ٣٠٠ طفل في إقليم أنغو منذ آذار/مارس ٢٠٠٩.

٢٦ - وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، وقّع اتفاق ثلاثي الأطراف في كمبالا بين أوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من أجل تيسير عودة اللاجئين الكونغوليين من أوغندا. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أنجزت مفوضية شؤون اللاجئين عملية إعادة اللاجئين الكونغوليين من زامبيا. وأعيد نحو ١ ٠٨٧ لاجئاً كونغولياً إلى الوطن من بوروندي منذ بدء هذه العملية بموجب الاتفاق الثلاثي الأطراف الموقّع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ومفوضية شؤون اللاجئين، فيما أعيد أكثر من ٣ ٥٠٠ لاجئ بوروندي في جمهورية الكونغو الديمقراطية عام ٢٠١٠. وقامت المفوضية في عام ٢٠١٠ أيضا بتيسير عودة ١٠ ٦٢٥ لاجئاً من الكونغو إلى رواندا.

٢٧ - وأطلقت خطة العمل الإنسانية الجديدة من أجل جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٩ كانون الأول/ديسمبر، وحددت الاحتياجات الإنسانية التقديرية لعام ٢٠١١ بمبلغ ٧١٩ مليون دولار. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر، تلقت خطة العمل الإنسانية تعهدات والتزامات بنسبة ٦٠ في المائة من المبلغ المطلوب وقدره ٨٢٨ مليون دولار.

التطورات الإقليمية

٢٨ - في أعقاب المشاورات التي جرت يومي ١٧ و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر في كينشاسا، أعلن وزيرا الدفاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا ارتياحهما بشأن العمليات العسكرية التي شنت ضد الجماعات المسلحة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وأكدا من جديد العزم على مواصلة العمل معاً من أجل استقرار الوضع الأمني في المنطقة. وبالمثل، قام وزير الدفاع الكونغولي بزيارة إلى كيغالي في ١ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وإضافة إلى ذلك، واصل رئيس أركان قوات الدفاع الرواندية، الفريق شارل كايونغا، عقد اجتماعات منتظمة مع نظيره الكونغولي لمناقشة التهديدات والاستراتيجيات الأمنية المشتركة بغرض التصدي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. واجتمع وزير الدفاع في أوغندا من جهته، في ٢ كانون الأول/ديسمبر، بنظيره في كينشاسا لمناقشة الشواغل الأمنية المشتركة، بما فيها العمليات ضد تحالف القوى الديمقراطية الأوغندية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا.

٢٩ - وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، شارك الرئيس كابيلا والعديد من رؤساء الدول الآخرين في منطقة البحيرات الكبرى في قمة خاصة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى عقدت في كينشاسا بشأن إدارة الموارد المعدنية وإصدار الشهادات لها. ووافق المشاركون في هذه القمة، التي شارك فيها أيضاً نائب الأمين العام وممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية على جملة أمور منها إنشاء آلية إقليمية لإصدار الشهادات بغرض الحد من الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية إضافة إلى المبادئ التوجيهية المدوَّنة مؤخراً لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمتعلقة ببذل العناية الواجبة لكي تكون شبكات توريد المعادن من المناطق المتضررة من النزاع والمناطق التي تنطوي على مخاطر كبيرة على قدر المسؤولية.

٣٠ - وتدهورت العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا بسبب استمرار الخلاف بينهما حول الحدود البحرية. وإضافة إلى ذلك، سجل أكثر من ١٢ ٠٠٠ عملية طرد لمواطنين كونغوليين من أنغولا منذ شهر أيلول/سبتمبر. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغ العائدون إلى الوطن من أنغولا البعثات المشتركة التي أوفدت إلى مقاطعتي باندوندو وكاساي الغربية وضمت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري ومنظمات غير حكومية دولية بأن عددا من حالات الطرد لها صلة بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تشمل الاحتجاز والعمل القسري والعنف الجنسي والضرب.

ثالثا - عملية التقييم المشتركة

٣١ - كما أوجزت في تقريري السابق، أجرت الأمم المتحدة والحكومة تقييما للحالة في الميدان وللتقدم المحرز تجاه تنفيذ الأهداف التي ورد بيانها في الفقرة ٦ من القرار ١٩٢٥ (٢٠١٠). وشملت المرحلة الأولى من التقييم المشترك ٧١ منطقة وبلدة في مقاطعات إكواتور وأورينتال وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومانييما وكاتانغا، واكتمل تنفيذها في تشرين الأول/أكتوبر. واتسمت الممارسة بدرجة ممتازة من التعاون والاتصال بين فريقي الحكومة وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووفرت المواقع التي اختارها الجانبان بغرض فحصها عينة ممثلة للظروف في الميدان، مع التركيز بوجه خاص على المناطق التي شهدت نزاعات مسلحة في الماضي ولا تزال فيها جماعات مسلحة.

٣٢ - وجرى استعراض نتائج الزيارات إلى المواقع بحرص على مستوى المقاطعات وعلى الصعيد الوطني، مما أسفر عن فهم مشترك للتهديدات التي تمثلها الجماعات المسلحة ومخاطر استمرار العمليات العسكرية؛ ومستوى قدرة الدولة، بما في ذلك مدى حضور وفعالية

الإدارة المدنية والشرطة والمؤسسات القضائية والقوات المسلحة الوطنية؛ والتحديات الرئيسية التي تواجه توفير الحماية للمدنيين. وتم التوصل إلى استنتاج مشترك هو أن البعثة تنتشر بالفعل في المناطق التي تمس فيها الحاجة إلى إمكاناتها العسكرية.

٣٣ - وفيما يتعلق بتوفير الحماية للمدنيين، أثبتت عملية التقييم استمرار الأخطار التي يمثلها وجود الجماعات المسلحة في مناطق العمليات العسكرية الجارية، برغم انخفاض حدة تلك الأخطار نوعا ما. وسلطت عملية التقييم الضوء أيضا على مصادر أخرى للمخاطر التي تهدد المدنيين، بما فيها خطر معاودة تجنيد المقاتلين السابقين الذين لم تكتمل عملية إعادة إدماجهم؛ وأعمال العنف المرتبطة بالتنافس على الموارد المعدنية؛ وسرقة المواشي؛ والتنازع على حيازة الأراضي والمواقع القيادية التقليدية. ولاحظت عملية التقييم المشترك وقوع انتهاكات فعلية لحقوق الإنسان على يد عناصر من قوات الأمن الوطنية، لكنها نوهت أيضا بمحاولات سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل إحالة مرتكبيها إلى العدالة.

٣٤ - وتوفر عملية التقييم فهما مشتركا للأحوال الأمنية في الميدان. وهي لا تزال مستمرة مع مراعاة الدروس المستفادة حتى تاريخه والاستفادة من المعلومات التي جمعت حتى الآن، من أجل تأسيس قاعدة صلبة لاتخاذ القرارات المتعلقة بانتشار البعثة والعمليات المتصلة بالأمن. ولا يوجد في عملية التقييم حاليا ما يشير إلى ضرورة إعادة صياغة ولاية البعثة أو إعادة توزيع أماكن انتشارها بأي شكل.

رابعا - الاستعداد للانتخابات

٣٥ - لم تتوصل الجمعية الوطنية إلى أي اتفاق بشأن قائمة المرشحين المقترحة لعضوية مجلس اللجنة الانتخابية المستقلة، منذ الإعلان عن إصدار قانون تأسيس اللجنة في ٢٨ تموز/يوليه. ولم يجر بعد أيضا الاستعراض المعلن عنه للقانون الانتخابي من قبل البرلمان. وعلاوة على ذلك، لم يكتمل بعد ترسيم الدوائر الانتخابية.

٣٦ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت اللجنة الانتخابية المستقلة عملية تسجيل الناخبين في مقاطعة مانييما. واكتملت عملية التسجيل حتى الآن في مقاطعة الكونغو السفلى، بينما اكتملت بشكل جزئي في كينشاسا. غير أن العملية تأخرت في المقاطعات التسع الأخريات لفترات تصل إلى شهرين، لأسباب منها تأخر صرف الاعتمادات الحكومية، وينتظر أن تبدأ الآن في الربع الأول من عام ٢٠١١.

٣٧ - وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر، كانت البعثة قد وزعت أكثر من ٦٠٠ ١ طن من المواد الانتخابية على ١٢ مركز توزيع و ١٧٥ مركز توزيع فرعي على امتداد البلد. وستتولى اللجنة الانتخابية المستقلة توزيع هذه المواد مرة أخرى على نحو ٥٠٠ ٦ مركز تسجيل ومركز توزيع فرعي إضافي. وعلاوة على ذلك، تخطط شرطة البعثة لتنفيذ عمليات تدريب على أمن الانتخابات لوحدات الأقاليم ووحدات مكافحة الشغب التابعة للشرطة الوطنية الكونغولية.

٣٨ - وفيما يتعلق بالتمويل، أعلن كل من الاتحاد الأوروبي وبلجيكا عن التبرع بمبلغ ٤٧,٥ مليون و ١٢,٥ مليون يورو على التوالي للانتخابات العامة، ما يترك فجوة في التمويل قدرها ٢٥ مليون دولار. وأعرب مانحون آخرون عن استعدادهم للنظر في أمر توفير تمويل إضافي. وينتظر أن تبلغ مساهمة الحكومة ١٥٤ مليون دولار، أو ٦٠ في المائة تقريبا من تقديرات اللجنة الانتخابية المستقلة لميزانية الانتخابات العامة.

خامسا - التقدم المحرز في إنجاز ولاية البعثة

حماية المدنيين

٣٩ - عززت البعثة جهودها، منذ صدور تقريري السابق، وشرعت في اتباع نهج جديدة لحماية المدنيين. واتخذت عددا من التدابير بغرض تحسين اتصالها بالسكان المحليين وزيادة ثقتهم فيها؛ بطرائق منها توسيع دائرة وجود قواتها في إقليم واليكالي ليبلغ قوامها ست سرايا، أو تأسيس قواعد مؤقتة للعمليات في واليكالي وكيبوا وبينغا ومبوفي وكاشيبيري وبونيامبولي، وزيادة عدد الدوريات النهارية والليلية، بما فيها دوريات المشاة. وعلاوة على ذلك، وضعت بعثة منظمة الأمم المتحدة إجراءات موحدة جديدة للبعثة فيما يتعلق بحماية المدنيين.

٤٠ - وأقر فريق الإدارة العليا للبعثة المعني بالحماية، الذي يضم مفوضية شؤون اللاجئين باعتبارها رائد مجموعة الحماية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إنشاء شبكات تنبيه مجتمعية. ويتمثل هدف هذه الشبكات في تمكين المجتمعات المحلية، المعزولة والمعرضة لخطر محيق في الأجزاء الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، من الاتصال بالسلطات المحلية وقواعد البعثة العسكرية القريبة طلبا للتدخل. وبدأ في إطار هذه المبادرة توزيع قرابة ٣٠٠ هاتف نقال على المنسقين في المجتمعات المحلية. وواصلت البعثة وشركاؤها العمل أيضا مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للتشجيع على توسيع نطاق تغطية شبكة الهواتف النقالة ليشمل جميع أنحاء البلد.

٤١ - وكثفت البعثة جهودها أيضا، بالتعاون مع الشركاء من المنظمات غير الحكومية الدولية، بهدف إنشاء نظم للإنذار المبكر في المناطق المعرضة للأخطار. وسيجري ضمن تلك الجهود إمداد السرايا أو قواعد العمليات المؤقتة بأجهزة اتصال لاسلكية عالية التردد، وتوزيع هذه الأجهزة أيضا على قرى مختارة في المناطق التي لا تغطيها شبكة الهواتف النقالة في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، بجانب توزيعها أيضا في منطقة أويلي العليا. وعلاوة على ذلك، نشرت البعثة عددا إضافيا من المترجمين الشفويين المعنيين بالاتصال بالمجتمعات المحلية من أجل تغطية خمس بلدات أخرى في مقاطعة كيفو الشمالية.

٤٢ - واستعرضت الإدارة العليا للبعثة استراتيجية البعثة المتعلقة بتوفير الحماية ووجدت فيها بعض الثغرات، فاتخذت خطوات ترمي إلى كفالة المتابعة المنتظمة لقرارات فريق الإدارة العليا للبعثة المعني بالحماية. وجرى إنشاء أفرقة إدارة عليا معنية بالحماية على مستوى المقاطعات، في بونيا ودونغو بمقاطعة أورينتال، ومبانداكا بمقاطعة إكواتور، بالإضافة إلى فريقين آخرين في غوما بمقاطعة كيفو الشمالية وبوكافو بمقاطعة كيفو الجنوبية.

حالة توفير الدعم للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتنفيذ سياسة الدعم المشروط

٤٣ - واصلت البعثة تنفيذ سياستها الاشتراطية فيما يتعلق بتوفير الدعم للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تمشيا مع الإجراءات التي وضعتها، وذلك على الرغم من عدد من التحديات التي ورد بيانها في الفقرة ٥٠ من تقريري السابق (S/2010/512). ونفذت البعثة عمليات فحص لقادة الكتائب وتسلسل قيادات الوحدات المتلقية للدعم في إطار عملية الزحف باتجاه الغرب في مقاطعة إكواتور، إضافة إلى عمليات القوات المسلحة المدعومة من البعثة في مقاطعة أورينتال. واستمرت البعثة أيضا في توفير الدعم لكتائب القوات المسلحة في سياق عملية أماني ليو في مقاطعة كيفو الجنوبية بشكل رئيسي. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، وعقب التدابير الإيجابية التي اتخذتها القوات المسلحة للتصدي لعدد من الحالات التي تنطوي على انتهاك حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٩، استأنفت البعثة توفير الدعم للكتيبة ٩١١ المعروفة باسم ''الدب'' في منطقة أويلي العليا، وكان هذا الدعم قد علق في حزيران/يونيه.

٤٤ - وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، في سياق متابعة توصيات البعثة المشتركة بين الوكالات لتقييم تنفيذ بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية/بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للسياسة الاشتراطية، أصدرت البعثة إجراء عمل موحد لتوفير الدعم للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية، بهدف كفالة نشوء فهم موحد لهذه السياسة

وتنفيذها. وجرى أيضا اتخاذ خطوات ترمي إلى تحسين الاتصال فيما يتعلق بالسياسة داخل البعثة مع المحاورين الكونغوليين المعنيين.

حقوق الإنسان

٤٥ - لا تزال حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية تثير قلقًا بالغًا. وعلى الرغم من الإعراب عن تجديد الحكومة التزامها في هذا الشأن، لا تزال الجهود الرامية إلى تحقيق الإصلاحات الهيكلية الضرورية لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد دون المستوى الملائم. وفي المنطقة الشرقية، استمر توثيق مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من قبل عناصر قوات الأمن الوطني والجماعات المسلحة، وفي مقدمتها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش ''الرب'' للمقاومة، بما في ذلك أعمال قتل وعنف جنسي وسلب واختطاف.

٤٦ - وتجدد توجيه التهديدات وارتكاب أعمال العنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والخصوم السياسيين. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، أودع اثنان من أعضاء رابطة حقوق الإنسان Toges Noires الحبس لمشاهدتهما اعتقال رجل اتهم بقذف الحجارة على موكب رئيس الجمهورية في كينشاسا. وأفرج عنهما في ٤ و ٦ تشرين الأول/أكتوبر، بينما زهقت روح الشخص المعتقل أثناء وجوده في الحبس في مخيم عسكري في كينشاسا. ولم تسفر تحقيقات السلطات الكونغولية في ملابسات موته عن شيء يذكر. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، أنهت الحكومة تعليق بث إذاعة فرنسا الدولية (Radio France Internationale) في جميع أرجاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي كانت قد فرضته في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

٤٧ - وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت أمام محكمة عسكرية في كينشاسا إجراءات المحاكمة في قضية مقتل فلوريبيرت تشيبيا باهيزيري، أحد نشطاء حقوق الإنسان وعضو المنظمة غير الحكومية الكونغولية المسماة صوت من لا صوت لهم (Voix des Sans Voix)، في ٢ حزيران/يونيه واختفاء سائقه، فيديل بازانا إدادي. ومثل أمام المحكمة في جلسة الاستماع الأولى خمسة من أصل ثمانية أفراد من الشرطة الوطنية الكونغولية متهمين في القضية. ولا يعرف مكان الثلاثة الآخرين وينتظر أن تجري محاكمتهم غيابيا. ولا تزال تحقيقات السلطات الكونغولية في القضية مستمرة. ولا يزال مفتش عام الشرطة الوطنية الكونغولية السابق، جون نومبي، الذي كان تشيبيا على موعد معه عشية يوم مقتله، موقوفا عن العمل. ولم يوجه اتهام للسيد نومبي في هذه القضية ولكنه مثل أمام المحكمة بصفته شاهدًا.

٤٨ - وفي الفترة من ١٦ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، وعقب التوصل إلى استنتاجات أولية نشرت في ٢٤ أيلول/سبتمبر، شرع مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية في إجراء تحقيقات أخرى في هجمات كيبوا - مبوفي التي شنت في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس. وتبين من التحقيق أن ٣٨٧ شخصا، بينهم ٣٠٠ امرأة و ٢٣ رجلا و ٥٥ بنتا و ٩ أولاد، قد اغتصبوا من قبل عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجماعة ماي - ماي التابعة لشيكا، وعناصر تابعة لجماعة شكلها في السنة السابقة ضابط سابق في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وأحد الفارين من صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ''العقيد'' إيمانويل نسينغيومفا، وبالإضافة إلى ذلك، تعرض ما لا يقل عن ٩٢٣ منزلا و ٤٢ متجرا للنهب، و ١١٦ شخصا للاختطاف والعمل القسري.

٤٩ - وعقب صدور التقرير المتعلق بعملية رسم الخرائط التي توثق الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان المرتكبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٣، أعلن وزير العدل وحقوق الإنسان في بيان صحفي صدر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تحبذ إنشاء دوائر خاصة ذات طبيعة مختلطة داخل الجهاز القضائي الكونغولي. وفي ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت وزارة العدل وحقوق الإنسان، في كينشاسا، حلقة عمل بشأن الدوائر الخاصة والآليات غير القضائية للعدالة الانتقالية.

٥٠ - وخلال الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، زار فريق رفيع المستوى بدعوة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، جمهورية الكونغو الديمقراطية لمعالجة مسألة تعويض ضحايا العنف الجنسي. و في منتصف كانون الأول/ديسمبر، قدم الفريق إلى الحكومة تقريره الذي يهدف إلى تكملة الجهود الرامية إلى تعزيز العدالة من خلال توفير المساعدة والدعم للضحايا، وإلى تطوير استراتيجية وطنية تتعلق بالتعويضات عن أعمال العنف الجنسي.

العنف الجنسي

٥١ - واصلت منظومة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية جهودها الرامية إلى معالجة ارتفاع معدلات عمليات الاغتصاب وأعمال العنف الجنسي الأخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالتنسيق مع السيدة مارغوت والستروم، ممثلتي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع. وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر لوحدهما، سجلت البعثة زهاء ٢ ٠٠٠ حادث عنف جنسي جرى التبليغ عنها في مختلف أنحاء البلد.

٥٢ - وعملت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بتعاون وثيق مع وزارة الشؤون الجنسانية والأسرة والأطفال على تنسيق الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني. ويسرت البعثة انعقاد ١٦ اجتماعا تنسيقيا مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء المنفذين وممثلي الحكومة والمانحين، في كينشاسا وغوما وبوكافو وبونيا، بهدف تبسيط عمليات التدخل وتقييم التقدم المحرز وتحديد الثغرات والمجالات التي تشملها الأنشطة البرنامجية، علاوة على الاحتياجات التمويلية. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت البعثة النموذج التجريبي لقاعدة بيانات تجمع المعلومات المتعلقة بأعمال العنف الجنسي المبلغ عنها في كينشاسا وكيفو الشمالية، بغرض تعزيز قدرتها على إعداد التقارير وتحليل الاتجاهات في مجال العنف الجنسي.

الأطفال والنزاع المسلح

٥٣ - يسرت البعثة، في عام ٢٠١٠، إخلاء سبيل ٢ ٠٠٦ أطفال من قبل قوات الأمن الوطنية والجماعات المسلحة، من بينهم ٣٩٣ طفلا أخلي سبيلهم من قبل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. بيد أن الدلائل التي تشير إلى ارتفاع معدلات تجنيد الأطفال وإعادة تجنيدهم من قبل الجماعات المسلحة وعلى يد عناصر قوات الأمن الوطنية، بمن فيهم عناصر مدمجون تابعون للتنظيم المحلول، المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، لا تزال تثير القلق في إقليم ماسيسي على وجه الخصوص.

الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية

٥٤ - في إطار التعاون مع وزارة التعدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واصلت البعثة إنشاء مكاتب لتجارة المعادن من أجل التصدي للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. ومن المتوقع أن يكتمل بحلول شباط/فبراير ٢٠١١ مشروع تشييد مكاتب في إسانغا، إقليم واليكالي؛ وروبايا، إقليم ماسيسي؛ وموغوغو، إقليم روتشرور. وسيلزم توفير موارد إضافية لإكمال تشييد مكاتب في إيتيبيرو، إقليم واليكالي. وبالإضافة إلى ذلك، نظّمت البعثة دورة تدريبية مدتها ثلاثة أسابيع في بوكافو لصالح ٤٠ عنصرا في الشرطة الوطنية الكونغولية سيضطلعون بمهام الأمن في المكاتب فور بدء عملها.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج

٥٥ - منذ تشرين الأول/أكتوبر، شارك نحو ٩٤٠ فردا من بينهم ٢٩٠ من الروانديين و ٣١٥ من الكونغوليين المقاتلين في صفوف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بمن فيهم ١٧ ''ضابطا''، من مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وكاتانغا أساسا، في برنامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، وكان نحو ثلث مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الذين قامت البعثة بنزع سلاحهم، من الأطفال، غالبيتهم من الكونغوليين. ومنذ أوائل العام، تم تسريح ١ ٨٨١ مقاتلا من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهو عدد يقل قليلا عمن شملتهم عملية التسريح التي أجريت في عام ٢٠٠٩ والبالغ عددهم ١ ٩٩٧ فردا. بيدَ أن عدد ''الضباط'' المسرَّحين ارتفع من ٤٥ إلى ٦٥ ضابطا وشمل قادة أعلى رتبا من بينهم قادة عسكريين برتبة ''عقيد''. وأُعيد عدد إجمالي من الأفراد بلغ ٢ ٣٢٣ فردا، من بينهم مُعالين، إلى أوطانهم في البلدان المجاورة، حيث أُعيد معظمهم إلى رواندا. وأعيد أيضا ١٩ مقاتلا من جيش ''الرب'' للمقاومة إلى أوطانهم، لكن لم يستسلم من مقاتلي تحالف القوى الديمقراطية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا إلا فردَين في عام ٢٠١٠.

٥٦ - ويُعزى هذا الاتجاه الإيجابي إلى عدة عوامل منها العمليات العسكرية التي تنفّذ في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وتعزيز جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين التي تستهدف القادة العسكريين من الرتب المتوسطة، والضغوط القضائية التي تُمارس على قيادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في أوروبا. ولاحظت البعثة أيضا زيادة في عدد المستسلمين من المقاتلين البوروندديين في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥٧ - وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، أوصى مجلس التمويل التابع لمرفق تمويل أنشطة تحقيق الاستقرار والانتعاش بمشروع يمول من صندوق بناء السلام، لدعم برنامج نزع سلاح مَن تبقوا من عناصر الجماعات المسلحة السابقة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتسريحهم وعددهم ٠٠٠ ٤ جندي.

إصلاح قطاع الأمن

٥٨ - كان التقدم الملموس الذي أحرز في عملية إصلاح قطاع الأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير محدودا جدا. فقد واصلت البعثة بذل جهودها الرامية إلى تنسيق دعم إصلاح قطاع الأمن المقدم إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعقد ممثلي الخاص مشاورات مع

مسؤولين حكوميين كبار وشركاء دوليين ابتغاء تعزيز الحوار الاستراتيجي المتعلق بإصلاح القطاع. وواصلت البعثة أيضا عقد اجتماعات مع الفريق العامل المعني بإصلاح قطاع الأمن، وهي اجتماعات أصبح يشارك الآن في رئاستها بانتظام مسؤولون من الوزارات المعنية في البلد.

٥٩ - وبالإضافة إلى ذلك، بدأت البعثة جمع المعلومات اللازمة لتحديد المؤسسات الأمنية الموجودة حاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك مواقع وقدرات الجيش الوطني والشرطة والقضاء والسجون في جميع أنحاء البلد. وشرعت البعثة أيضا في وضع مصفوفة تعرض ملامح المشاريع والبرامج الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف دعما لما تضطلع به الحكومة من خطط لإصلاح نظم القوات المسلحة والشرطة والقضاء والسجون بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦٠ - ومثّل إقرار الجمعية الوطنية للقوانين الأساسية الثلاثة المتعلقة بإصلاح الجيش خطوة إلى الأمام (انظر الفقرة ٢٤ أعلاه)، رغم أن تلك القوانين لا يزال يتعين أن يقرّها مجلس الشيوخ ويصدرها الرئيس. وليست البعثة على علم سوى ببرنامجين تدريبيين لا يزالان ينظمان لصالح القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦١ - وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، بدأت البعثة الاستعدادات لعقد دورة أساسية لتجديد المعارف مدتها ٤٥ يوما لصالح ٥٠٠ فرد من الشرطة الوطنية الكونغولية في مركز مونيغي التدريبي في كيفو الشمالية. وتواصل في مركز كابالاتا التدريبي توفير تدريب مكثف لنحو ٥٠٠ من أفراد الشرطة المدمجين حديثا. إلا أنه لم يتم بعدُ تلقي الدعم المالي اللازم لتدريب ثلاثٍ من وحدات الشرطة وتجهيزها وتوفير مرافق إيوائها على النحو المتوخى في مشروع تجريبي أعدّته البعثة، أو لتجهيز ثلاث كتائب من الشرطة العسكرية، استجابة لطلب الحكومة (انظر تقريري المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٠ (S/2010/164)). ولم يأذن مجلس الأمن للبعثة بتوفير هذا الدعم.

٦٢ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية عملية تعداد أفراد الشرطة لتقييم قوام الشرطة الوطنية الكونغولية وقدراتها بدعم من عنصر الشرطة في البعثة. وبالتنسيق مع المفتش العام المؤقت للشرطة الوطنية الكونغولية، عملت البعثة أيضا مع بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في كينشاسا والشركاء الآخرين على إنشاء هيئة تنفيذية بشأن إصلاح الشرطة الوطنية من إعداد اللجنة التوجيهية لإصلاح الشرطة. وبالإضافة إلى ذلك، عيّنت شرطة البعثة منسقين على صعيد المقاطعات لتقديم المشورة والدعم لعملية إصلاح الشرطة الوطنية الكونغولية. وعلى نحو ما ذُكر في الفقرة ٢٤ أعلاه،

أقرّت الجمعية الوطنية مشروع قانون أساسي بشأن الشرطة يعد عنصرا حاسم الأهمية في عملية الإصلاح.

سيادة القانون والسجون

٦٣ - تلبية للطلب الذي قدمته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى البعثة لدعم المحاكم العسكرية في البلد بتزويدها بمعدات النقل والاتصالات، وتعزيز القدرة على إدارتها (انظر تقريري المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٠ (S/2010/164))، طلب المدعي العام العسكري في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، مساعدته على إجراء التحقيقات المتصلة بالهجمات التي وقعت في منطقة كيبوا - مبوفي. واستتباعا لذلك، أجرت البعثة في الفترة ما بين ١٤ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء آخرين، دورة تدريبية لصالح ٢٤ قاضيا وضابط شرطة كونغوليين. ونُشر في الفترة من ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، محققون تابعون للقوات المسحلة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في منطقة واليكالي بدعم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء آخرين لغرض جمع شهادات الشهود والضحايا. ولا يزال ''المقدم'' مايلي، وهو قائد في جماعة الماي - ماي التابعة لشيكا يشتبه في كونه أحد المسؤولين الرئيسيين عن ذلك الهجوم، محتجزا لدى سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية في غوما. وبمعزل عن ذلك، طلب المدعي العام العسكري في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، في كيفو الجنوبية، مساعدته على التحقيق في الهجمات المدعى وقوعها على يد عناصر تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في منطقتَي شابوندا وأوفيرا.

٦٤ - وأُحرز تقدم أيضا نحو إنشاء هيئة خلايا دعم الادعاء العام، حيث يجري إنشاء أولاها في كيفو الشمالية بدعم من كندا. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، وافق مجلس التمويل التابع لمرفق تمويل أنشطة تحقيق الاستقرار والإنعاش على مشروع لدعم إنشاء خليتين إضافيتين من خلايا دعم الادعاء العام يتولى صندوق بناء السلام تمويله. وعلاوة على ذلك، وفّرت الولايات المتحدة الأمريكية خبيرا قضائيا عسكريا لمساعدة البعثة على إنشاء تلك الخلايا.

٦٥ - وعلى الصعيد الوطني، أقرّ البرلمان ثلاثة قوانين أساسية تتعلق بتنظيم المؤسسات القانونية لجمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر الفقرة ٢٣ أعلاه). ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لتلك القوانين في إنشاء محكمة دستورية ومحكمة استئناف لتحل محل المحكمة العليا وفقا لأحكام الدستور، ومراجعة القواعد الراهنة المتعلقة بتنظيم المحاكم العادية واختصاصاتها. وسيكون من مسؤوليات المحكمة الدستورية الفصل في المنازعات الانتخابية والمتعلقة

بالاستفتاءات. وبمعزل عن ذلك، بدأ ٢٠٠ قاض من أصل نحو ١ ٠٠٠ من القضاة الكونغوليين المعيّنين حديثا مزاولة عملهم في كينشاسا. وبالإضافة إلى ذلك، تم إطلاع وزارة العدل وحقوق الإنسان على مشروع برنامج مشترك للأمم المتحدة متعدد السنوات لدعم العدالة وُضع بالاشتراك مع البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٦٦ - وتعززت على نحو كبير وحدة السجون التابعة للبعثة بقيام الدول الأعضاء بانتداب نحو ٥٠ فردا من ضباط السجون للعمل في البعثة، حيث نُشر أكثر من نصف عددهم. وستدعم تلك المبادرة الجهود الرامية إلى توفير التوجيه الاستراتيجي لإدارة السجون بجمهورية الكونغو الديمقراطية بهدف دعم الإصلاح الهيكلي، وبناء القدرات والممارسات السليمة في مجال إدارة السجون وفقا للمعايير الدولية.

الجهود المبذولة من جانب البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في سبيل تحقيق الاستقرار وبناء السلام

٦٧ - مدّد مرسوم الرئيس كابيلا الصادر في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر نطاق خطة الحكومة لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار، ليشمل منطقتين من مقاطعة إكواتور (انظر الفقرة ١٣ أعلاه). ففي إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن وتحقيق الاستقرار شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، الداعمة لتلك الخطة، افتُتح في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، أول مركز للشرطة في منطقة ساكي، بكيفو الشمالية وسُلم إلى عناصر الشرطة الوطنية الكونغولية المدربين والمُدمجين حديثا. واكتمل بناء ٢٥ مرفقا آخر، حيث من المتوقع أن تُجهّز بما يلزم من الموظفين في غضون الأشهر المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، أُحرز تقدم كبير في إصلاح ما قدره ٤٥٤ كيلومترا من الطرق والجسور على ثلاثة محاور ذات أولوية، وهي مِحورَا بوكافو - شابوندا وبوكافو - هومبو في كيفو الجنوبية، ومحور ساكي - ماسيسي في كيفو الشمالية.

٦٨ - واستجابة لطلب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية زيادة الدعم المقدم لأنشطة توطيد السلام والتنمية، صاغت البعثة بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والبنك الدولي، وبالتشاور مع الجهات المانحة، مذكرة مفاهيم خاصة ببرنامج توطيد السلام (انظر الفقرة ٧٥ من تقريري السابق (S/2010/512)). وتقترح تلك المذكرة اتخاذ مبادرات في مجالات بناء الدولة وبناء السلام وتحقيق اللامركزية على أساس دعامتين تستهدف الأولى تعزيز سيادة القانون والنظام القضائي، فيما تسعى الثانية إلى تحقيق انتعاش المجتمع المحلي وحصوله على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، حظيت تلك

العملية ومضمون مذكرة المفاهيم بتأييد رئيس الوزراء. وفي إطار برنامج توطيد السلام، يجري إنشاء مكاتب مشتركة بين فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة في مناطق الكونغو السفلى وكاساي الشرقية وكاساي الغربية. وبمعزل عن ذلك، اتفقت البعثة والفريق القطري على تنقيح مشروع الإطار الاستراتيجي المتكامل وذلك تمشيا مع أولويات الحكومة.

سادسا – ملاحظات

٦٩ – استمرت التطورات التي حدثت منذ صدور تقريري السابق في تأكيد العديد من التحديات المترابطة التي تواجهها حكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الأولويات المستمرة في بقاع عديدة من البلد توسيع نطاق سيادة القانون وتعزيزها، وإرساء سلطة الدولة الشرعية وتدعيمها، وتوفير الخدمات الأساسية للسكان. ولا تزال حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تصارع في آن واحد مع ضرورة توفير الأمن للسكان والقضاء على خطر الجماعات المسلحة؛ وضرورة مكافحة الإفلات من العقاب؛ وضرورة تهيئة الظروف والبنية التحتية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. ولا تزال البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري ملتزمين بمساعدة حكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية في إنجاز هذه المهام.

٧٠ – ويعد إصلاح القوات المسلحة والشرطة الوطنية الكونغولية أحد العناصر الضرورية لتوطيد السلام والاستقرار. والقرارات المتعلقة بتشكيل وتطوير قوات الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية حق سيادي. ومع ذلك، ينتابني القلق بشأن عدم إحراز تقدم في تدريب القوات المسلحة، كما أشعر بالقلق إزاء التأخير في إقرار التشريعات الرئيسية المتبقية المتعلقة بإصلاح مؤسسات الجيش والشرطة والقضاء. وأرحب باستعداد الحكومة للدخول مع ممثلي الخاص في حوار حول القضايا الأمنية الرئيسية، بما في ذلك الدعم الذي تقدمه البعثة إلى القوات المسلحة وتطبيق سياسة الدعم المشروط ودور البعثة في دعم أنشطة الحكومة من أجل إصلاح قطاع الأمن. وأحث الشركاء الدوليين على العمل مع البعثة لتحديد الفرص الممكنة لإحراز تقدم في هذا المجال الحيوي.

٧١ – ومما يثلج صدري بعض المؤشرات الإيجابية بشأن مسألة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. فقد أظهرت المنطقة والمجتمع الدولي رغبة متزايدة في العمل سويا من خلال مبادرات من قبيل مؤتمر قمة لوساكا الذي عقده المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، فضلا عن صياغة المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة ببذل العناية الواجبة والتشريعات الوطنية. ويمكن لهذه الخطوات أن تساعد على إيجاد بيئة داعمة للجهود التي تبذلها جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسها، بما في ذلك الحظر المفروض على أنشطة التعدين في مقاطعتي كيفو ومقاطعة مانييما وإنشاء مكاتب تجارية، لمنع الاستغلال غير المشروع الذي يؤجج

التزاع ويحرم جمهورية الكونغو الديمقراطية من إيرادات من شأنها أن تعود بالنفع على السكان. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر انتظام الاتصالات وتحسين العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها الشرقيين إمكانيات لزيادة التعاون الفعال.

٧٢ - ومع ما يلزم من إرادة والتزام من جانب قادة جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومشاركة المجتمع المدني البناءة، يمكن لهذه التطورات أن تساعد على تهيئة البيئة اللازمة لتحسين الحالة في البلد. وعلاوة على ذلك، لا بد أن يؤدي تجدد الجهود من جانب جميع الأطراف لمعالجة المسائل الواردة في اتفاقات ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ إلى اتباع نهج سياسية جديدة لمعالجة الأسباب الطويلة الأمد للتزاع.

٧٣ - وظل المجتمع الدولي يدعم العملية الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية على مدى السنوات العشر الماضية. وما زال هذا الدعم مستمرا بينما يستعد البلد لإجراء الانتخابات العامة الثانية الحاسمة بعد المرحلة الانتقالية، المقرر عقدها في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وفي الأشهر الأخيرة، اتخذت الجهات الفاعلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية خطوات مهمة للتحضير للانتخابات. وفي ضوء ظهور المرشحين وبدء الحملة الانتخابية، أحث جميع الأطراف على تعزيز الحوار الحر والبناء مع مراعاة المعايير الديمقراطية، وضمان إجراء عملية انتخابية ذات مصداقية وشفافية تلبي تطلعات الناخبين. ومما يثلج صدري التزام الحكومة المستمر بالجدول الزمني الانتخابي، وأحث جميع الشركاء في هذه العملية على متابعة الاستعدادات بقوة من أجل ضمان إمكانية إجراء الاقتراع كما هو مقرر. كما أشجع البرلمان على الإسراع بإنشاء اللجنة الانتخابية المستقلة الجديدة وعلى سن التشريعات اللازمة لإجراء الاقتراع في امتثال كامل لروح ونص الدستور.

٧٤ - وأرحب بالتزام الحكومة بتحمل عبء أكبر من تكلفة الانتخابات العامة. وأشجع الحكومة على توفير الموارد التي خصصتها لتفادي أي تأخر آخر في عملية تسجيل الناخبين وفي التحضير للانتخابات العامة. وأرحب أيضا بالتعهدات الكبيرة التي أبداها الشركاء الدوليون لدعم عملية الاقتراع، وأحث جميع الجهات المعنية على الوفاء بالتزاماتها في الوقت المناسب في جميع مراحل العملية. وسوف تواصل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري من جانبهما دعم هذا الجهد إلى الحد الأقصى الذي أذن به مجلس الأمن والجمعية العامة. وإن القيود المالية التي تواجهها جميع الدول الأعضاء تجعل من الضروري أن تحقق الأمانة العامة والبعثة أعلى درجة من الفعالية والكفاءة في استخدام الموارد، بما في ذلك في مجال الدعم الانتخابي. ويلزم الاتفاق على خطة لوجستية وعلى توزيع دقيق للمهام بين السلطات الانتخابية والبعثة حتى يتسنى للأمانة العامة تقديم تقديرات موثوق بها للموارد اللازمة والسعي للحصول على موافقة الجمعية العامة.

٧٥ - وما زالت حماية المدنيين ضرورة حتمية. وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء ارتفاع مستويات انعدام الأمن والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان التي يواجهها سكان جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما في المناطق المتضررة من النزاع في الجزء الشرقي من البلد. ولا تزال أعمال النهب والاغتصاب والسخرة والسرقة تقع بصفة يومية في هذه المنطقة. ومما يثير القلق أيضا تجنيد الأطفال واختطافهم على أيدي الجماعات المسلحة. ويُبلغ كثيرا عن ارتكاب عناصر الأمن القومي انتهاكات لحقوق الإنسان. وتعرقل جوانب القصور الهيكلية المعروفة جيدا في القوات المسلحة، بما في ذلك الافتقار إلى التدريب واللوازم والمعدات والدعم اللوجستي، الجهود التي تبذلها سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية لفرض الانضباط وإحالة الجناة إلى العدالة. ومما يفاقم هذه المشاكل عدم اكتمال ونقص إدماج عناصر المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وغيره من الجماعات المسلحة الكونغولية في صفوف القوات المسلحة وتورط بعض أفراد القوات المسلحة في الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

٧٦ - وأرحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة والسلطات القضائية لمحاكمة مرتكبي الجرائم البشعة ضد المدنيين في إقليم واليكالي على طول محور كيبوا - مبوفي في شهري تموز/يوليه و آب/أغسطس ٢٠١٠. وكان اعتقال أحد الجناة المزعومين الرئيسيين، بدعم من البعثة، من التطورات الإيجابية. وأحث الحكومة وشركاءها الدوليين على تقديم أقصى دعم ممكن لنظام العدالة في البلد، وعلى التصدي على وجه السرعة للعنف الجنسي والجرائم المماثلة التي ترتكب ضد المدنيين.

٧٧ - وينبغي لسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية، في أثناء ملاحقتها القضائية لأفراد القوات المسلحة المتهمين بارتكاب جرائم ضد المدنيين، أن تستكشف أيضا، مع البعثة وغيرها من الشركاء، الحوافز الممكن تقديمها لقادة وأفراد القوات المسلحة من أجل ضمان احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي للاجئين.

٧٨ - وتظل حماية المدنيين مسؤولية سيادية للحكومة. وفي غضون ذلك، اعتمدت البعثة موقفا أكثر قوة واستمرت في وضع نهج جديدة لحماية المدنيين وتنفيذها. وركزت التدابير المتخذة على توسيع نطاق الدوريات وتحسين فعاليتها، وتعزيز الاتصالات بين قوات البعثة والسكان المحليين، وتمكين المجتمعات المحلية من تحذير السلطات والبعثة من وقوع هجمات محتملة أو وشيكة. وتمثل عمليات البعثة التي سُلط عليها الضوء في هذا التقرير جهدا استباقيا كبيرا من جانب البعثة لاحتواء أنشطة الجماعات المسلحة وردعهم عن مهاجمة المدنيين وطمأنة السكان في المناطق الحساسة من مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وأورينتال.

٧٩ - وقد اضطلعت البعثة بهذه العمليات العسكرية لوحدها (ولكن بالتنسيق الوثيق مع القوات المسلحة) أو بالاشتراك مع القوات المسلحة. وقد تحسنت فيما يتعلق بإجراءات ضمان الامتثال للسياسة الاشتراطية أينما قدمت الدعم لعمليات القوات المسلحة. وفي الوقت نفسه، أجرت القوات المسلحة عمليات عسكرية من جانب واحد ضد الجماعات المسلحة من دون دعم البعثة.

٨٠ - ومع ذلك، يجب أن تكون العمليات العسكرية جزءا من مجموعة أوسع من الإجراءات التي تشمل بذل جهود متضافرة لحماية المدنيين. وأحث جميع أصحاب المصلحة على زيادة التنسيق والتزامهم بالعمل سويا للقضاء على خطر الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي حين ينبغي أن تحظى الحماية البدنية للمدنيين بالأولوية، لا يمكن وضع نهاية للتهديدات العديدة التي يواجهها السكان المدنيون في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعدم الاستقرار الذي لا يزال مستمرا بلا هوادة في الشرق ما لم يتم التصدي بفعالية للمشكلات الكامنة. ويشمل هذا بسط سلطة الدولة الفعلية وبناء مؤسسات أمن وسيادة قانون محترفة ومجهزة بشكل كاف بالمعدات والإمدادات، ولا سيما القوات المسلحة والشرطة الوطنية والقضاء، والحد من الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، والوجود الضعيف للدولة أو غيابها، وتحييد الجماعات المسلحة الأجنبية والمحلية غير المشروعة.

٨١ - وفيما يتعلق بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، يبدو أن الجمع بين العمل العسكري وممارسة الضغوط على قادة الشتات ساهم في التوافد المستمر لمقاتلي تلك القوات، ومن بينهم ضباط، والتقدم للمشاركة في برنامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج. وفي هذا الصدد، أرحب بالخطوات التي اتخذتها فرنسا لاعتقال الأمين التنفيذي للقوات الديمقراطية كاليكست مباروشيمانا على أساس مذكرة صادرة عن المحكمة الجنائية الدولية، ولوائح الاتهام الجديدة الصادرة في ألمانيا فيما يتصل باعتقال رئيس القوات الديمقراطية ونائبه هناك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وأشجع الحكومات الأخرى في البلدان التي يوجد فيها قادة القوات الديمقراطية والشبكات التي تدعمها على اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة ضدهم.

٨٢ - أما بالنسبة لجيش ''الرب'' للمقاومة، فأرحب بمبادرات الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد، وأحث دول المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع على العمل مع الاتحاد الأفريقي لتحديد الخطوات الممكنة على نحو أفضل من أجل التوصل إلى استراتيجية منسقة تهدف إلى حماية المدنيين من خطر جيش ''الرب'' للمقاومة، والقضاء في نهاية المطاف على قدرته على ترويع المدنيين.

٨٣ - وتتوقف قدرة البعثة على حماية المدنيين وتنفيذ العناصر الأساسية الأخرى من ولايتها على توافر الموارد اللازمة، ولا سيما عدد طائرات الهليكوبتر العسكرية المتاحة للبعثة. ومن المتوقع أن ينخفض بشدة ذلك العدد في أوائل عام ٢٠١١ عندما لا يتم تجديد طلبات توريد ١٠ طائرات عمودية عسكرية متبقية للبعثة حسب ما تلقته الأمانة العامة من معلومات. وبدون تعهدات إضافية من مساهم أو أكثر، لن يتبقى للبعثة سوى ١٠ طائرات هليكوبتر عسكرية متعددة الأغراض و ٤ مروحيات عسكرية للمراقبة ولن تتوفر لديها طائرات هليكوبتر هجومية. ولن يكون بوسع المروحيات المدنية وحدها ملء الفراغ الناجم عن فقدان تلك الطائرات العسكرية، مما سيحد من قدرة البعثة على حماية المدنيين وقواتها الخاصة، وردع الجماعات المسلحة، ودعم عدد من قواعد العمل المؤقتة أو قواعد العمل للسرايا في المناطق النائية والمناطق ذات المخاطر العالية. وأناشد الدول الأعضاء المساهمة على جناح السرعة بطائرات هليكوبتر عسكرية من أجل سد هذه الفجوة الحرجة في القدرات.

٨٤ - ويسرني أن أشير إلى أن الأشهر العديدة الماضية اتسمت باتصالات مستمرة وبناءة بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والحكومة ومجموعة من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي حين يلزم بذل جهود مستمرة للوصول إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين والجمهور، من المشجع ملاحظة ما يجري حاليا من مناقشات بشأن قضايا من قبيل برنامج إصلاح العدالة وتدريب الشرطة وإصلاحها وتحقيق الاستقرار وتوطيد السلام. وللتنظيم الناجح لعملية التقييم المشتركة الجارية المبينة في الفرع الثالث من هذا التقرير دور هام في هذا الصدد. وكانت عملية التقييم، بما في ذلك زيارات المواقع من قبل فرق مختلطة والاستعراضات على المستويين الإقليمي والوطني، بمثابة نقطة انطلاق هامة لحوار بين الحكومة والبعثة. وقد سمح ذلك للحكومة والبعثة بوضع فهم مشترك للحالة على أرض الواقع. وشددت عملية التقييم أيضا على الحاجة إلى دعم دولي مستمر للجهود الرامية إلى إرساء دعائم سيادة القانون وسلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، وبصفة خاصة في المناطق الخارجة من النزاع. وعملية التقييم مستمرة، وستبحث الحالة في عدة مناطق أخرى. وسأظل أحيط مجلس الأمن علما بالعملية، حسب الاقتضاء، في تقاريري المقبلة.

٨٣ - وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري لجميع أفراد البعثة المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة، الذين يدعمون عملية تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحت قيادة ممثلي الخاص، السيد روجر ميس. وأعرب عن تقديري المستمر للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في البعثة، ولأفرادها النظاميين. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للعمل الذي يقوم به فريق الأمم المتحدة القطري ودوائر المساعدات الإنسانية، وكذلك البلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية.

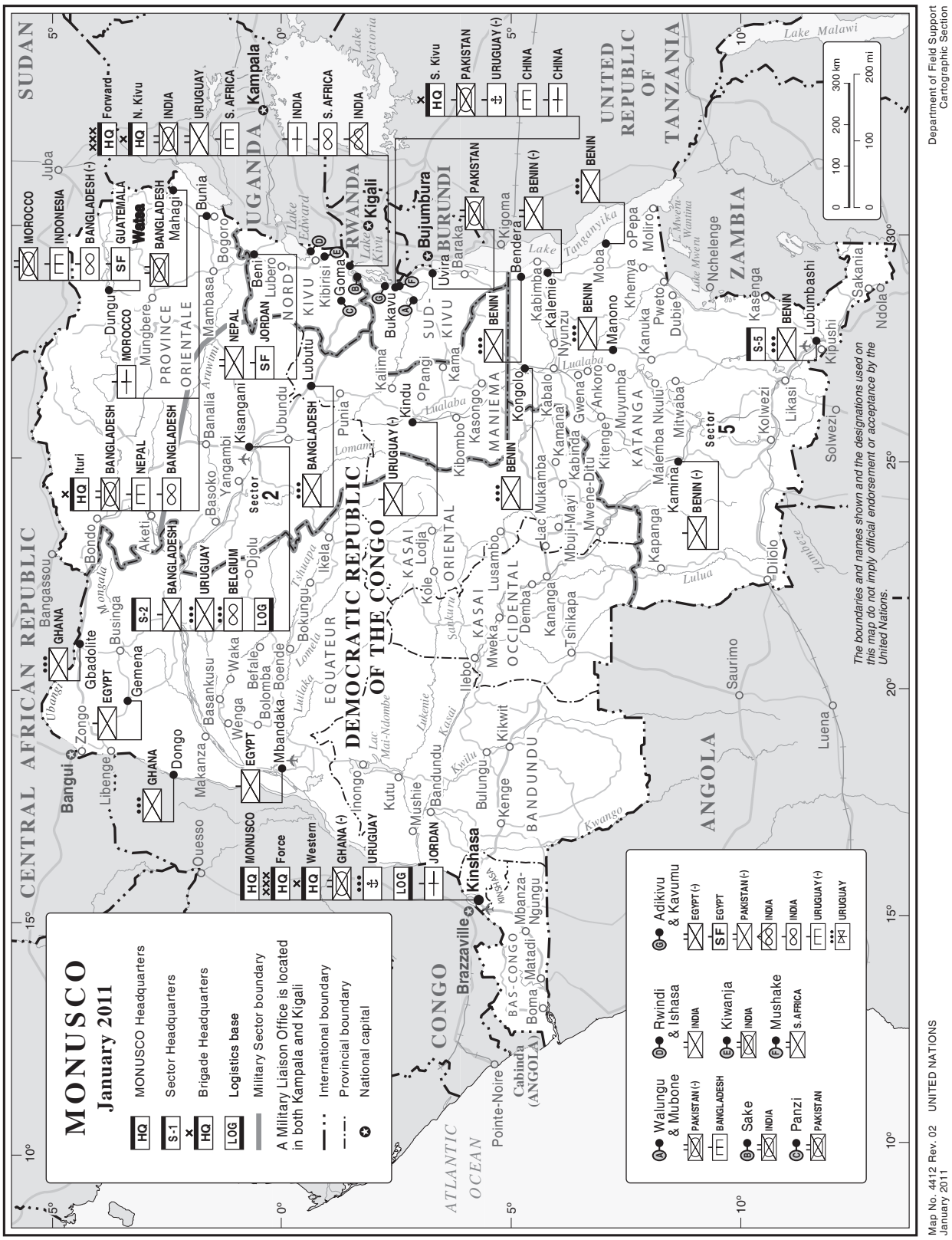
MONUSCO
January 2011
MONUSCO Headquarters
Sector Headquarters
Brigade Headquarters
Logistics base
Military Sector boundary
A Military Liaison Office is located in both Kampala and Kigali
International boundary
Provincial boundary
National capital
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
SUDAN
DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO
CONGO
ANGOLA
UNITED REPUBLIC OF TANZANIA
ZAMBIA
UGANDA
RWANDA
BURUNDI
ATLANTIC OCEAN
Bangui
Juba
Kampala
Kigali
Bujumbura
Kinshasa
Brazzaville
Cabinda (ANGOLA)
Pointe-Noire
Lake Victoria
Lake Edward
Lake Kivu
Lake Tanganyika
Lake Malawi
Ituri
N. Kivu
S. Kivu
Forward
Watsa
Goma
Bukavu
Uvira
Kalemie
Kindu
Kisangani
Bunia
Beni
Lubutu
Kamina
Kolwezi
Likasi
Lubumbashi
Ndola
Kasenga
Nchelenge
Sakania
Manono
Moba
Pepa
Moliro
Kigoma
Benderа
Kabimba
Nyunzu
Kongolo
Kabalo
Kamanyola
Uvira
Baraka
Bogoro
Mambasa
Aketi
Bondo
Gemena
Businga
Gbadolite
Zongo
Libenge
Dongo
Mbandaka
Bandundu
Kikwit
Kenge
Bulungu
Mushie
Inongo
Kutu
Ilebo
Mweka
Lusambo
Kole
Lodja
Basankusu
Makanza
Ouesso
Djolu
Befale
Bolomba
Boende
Bokungu
Ikela
Yangambi
Basoko
Banalia
Punia
Ubundu
Kibombo
Kasongo
Kindu
Pangi
Kalima
Kibirizi
Mungbere
Dungu
Aru
Mahagi
Arua
Gulu
Kitgum
Lira
Soroti
Tororo
Jinja
Kampala
Entebbe
Mbarara
Kabale
Fort Portal
Kasese
Kisoro
Rutshuru
Goma
Masisi
Walikale
Kalehe
Shabunda
Fizi
Uvira
Baraka
Kigoma
Kabimba
Kalemie
Nyunzu
Kongolo
Kabalo
Kamanyola
Manono
Moba
Pepa
Moliro
Nchelenge
Sakania
Ndola
Kasenga
Kipushi
Likasi
Lubumbashi
Kolwezi
Solwezi
Mitwaba
Pweto
Dubie
Kanuka
Khemya
Muyumba
Kitenge
Ankoro
Gwena
Kabinda
Mwene-Ditu
Kananga
Tshikapa
Demba
Lac Mukamba
Kamana
Lualaba
Lomami
Sankuru
Lukenie
Kasai
Kwilu
Kwango
Luena
Saurimo
Dilolo
Lunda-Norte
Lulua
Malemba Nkulu
Kapanga
Kamina
Mbuji-Mayi
Lac Mai-Ndombe
Ubangi
Mongala
Lulaka
Lomela
Tshuapa
Aruwimi
Lake Mweru
Lake Mweru-Wantipa
Sector 2
Sector 5
Western Force
MONUSCO Force
Walungu & Mubone
Sake
Panzi
Rwindi & Ishasa
Kiwanja
Mushake
Adikivu & Kavumu
Map No. 4412 Rev. 02 UNITED NATIONS
January 2011
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Department of Field Support
Cartographic Section